أرقام رسمية تفضح هشاشة الاقتصاد السعودي



وفق بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء الرسمية، لتسقط مجددا الادعاءات حول تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى مصادر دخل بديلة.

وأرجعت البيانات التابعة للهيئة هذا الانكماش إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة هائلة بلغت 24.8 بالمئة، في إشارة صريحة إلى أن اقتصاد المملكة لا يزال أسيرا لأسعار الخام وتقلبات الأسواق، بعيدا عن البروباغندا الإعلامية التي تروج لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

وفشلت الزيادة المحدودة في الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية، والتي لم تتجاوز 0.9 بالمئة لكل

منهما، في تعويض الخسائر الفادحة التي مني بها القطاع النفطي أو توفير شبكة أمان تنقذ الاقتصاد السعودي من الانكماش.

ويكشف هذا الفارق الشاسع زيف المقولات الرسمية التي تتحدث عن نجاح خطط التنوع والحد من الاعتماد على النفط حيث يتبين أن القطاعات الترفيهية والاستهلاكية لا تعدو كونها نافذة لإهدار الأموال العامة دون أن تشكل ركيزة حقيقية للنمو أو الاستقرار المستدام.

وتأتي هذه المؤشرات السلبية لتسلط الضوء على تداعيات الحرب الأميركية ضد إيران والتوترات الإقليمية التي تضغط على اقتصادات المنطقة فيما تدفع الرياض اليوم ثمن ارتهانها للسياسات والأجندات الأميركية إذ تجد نفسها أمام انكشاف بنيوي يجعل اقتصادها الأكثر هشاشة وتأثرا بأي اهتزاز في أسواق الطاقة.